الأنباء
الاحد 6 ديسمبر 2015

«ذي بانكر» تختار «الوطني» كأفضل بنك في الكويت للعام 2015

اختارت مؤسسة «ذي بانكر» التابعة لمجموعة «فاينانشال تايمز» (FT) العالمية بنك الكويت الوطني أفضل بنك في الكويت للعام 2015 ضمن قائمتها لأفضل البنوك في العالم.

وقد تسلم مدير عام بنك الكويت الوطني- لندن فوزي الدجاني الجائزة نيابة عن البنك، في احتفال أقامته «ذي بانكر» في العاصمة البريطانية لندن حضره حشد من كبار المصرفيين والرؤساء التنفيذيين لأهم المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية.

وقالت «ذي بانكر» إن اختيار بنك الكويت الوطني لهذه الجائزة يأتي انطلاقا من موقعه الريادي والقوي في قيادة وتمويل الصفقات والمشروعات الضخمة، حيث لعب مؤخرا العديد من الأدوار الأساسية في قيادة التحالفات المصرفية العالمية أو المشاركة فيها إلى جانب انجاز العديد من الصفقات لمشاريع بارزة في الكويت، دون إغفال كونه الشريك المصرفي الأول والوحيد لشركة نفط الكويت وشركاتها التابعة.

فوزي الدجاني يتسلم الجائزة

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

مجموعة الخرافي تشارك في مؤتمر التضامن الشعبي «باريس في قلب الكويت»

أعلنت مجموعة الخرافي عن رعايتها ومشاركتها في مؤتمر التضامن الشعبي «باريس في قلب الكويت» والذي ستقام فعالياته في العاصمة الفرنسية الاثنين الموافق 7 ديسمبر 2015 في قاعة مجلس الشيوخ الفرنسي بقصر لوكسمبورغ التاريخي الشهير والذي تنظمه مؤسسة تيرنبيري الكويت للمؤتمرات والمعارض.

وصرح لؤي جاسم الخرافي الرئيس التنفيذي لشركة محمدعبدالمحسن الخرافي بقوله: «إيمانا بدورنا في دعم عملية السلام حول العالم عموما ومع الدول التي تربطنا بها علاقات صداقة وأعمال خصوصا، لذا جاءت رعايتنا لهذا المؤتمر الشعبي الهام تأكيدا على استنكارنا للأعمال الإرهابية التي حدثت مؤخرا في فرنسا والتي حصدت العديد من أرواح المدنيين الأبرياء».

واستطرد الخرافي: «ندعم السلام ونرفض الإرهاب بكل أشكاله ونطالب دوما بتعزيز الأمن والاستقرار في كل دول العالم التي طالتها يد الإرهاب والغدر وليس فقط في فرنسا، لاسيما ان بلدنا الحبيب الكويت أيضا قد تعرض لذلك مؤخرا في التفجيرات الإرهابية التي طالت أحد بيوت الله الآمنة والتي خسرت فيها الكويت العديد من أبنائها فشعرنا بمدى ضخامة الخسارة».

لؤي جاسم الخرافي

لؤي الخرافي: ندعم السلام والاستقرار ونرفض الإرهاب في جميع أنحاء العالم

لن ننسى الوقفة المشرفة للحكومة الفرنسية وشعبها مع الكويت إبان الغزو الغاشم

وتابع الخرافي: «لقد بنيت عقيدة الإسلام على الإخاء والمحبة والتعاضد والخير بكل أشكالها، لذا نشدد على أن ما يحدث في ايامنا هذه من أعمال عنف وغدر هي ليست من الإسلام من شيء. كما نوجه من خلال هذا المؤتمر رسالة شكر وعرفان على موقف فرنسا شعبا وحكومة من الكويت إبان الغزو الغاشم في عام 1990 والدور الكبير الذي قامت به الحكومة الفرنسية من أجل تحرير الكويت دفاعا عن قضية الحق والعدل».

واستطرد الخرافي: «نعتز بعلاقاتنا الأخوية القوية مع فرنسا والتي بنيت على أساس من إنسانية وصداقة وإخاء في المقام الأول وقبل أن تكون علاقات تجارية ذات طابع استثماري ضخم، فالاستثمارات الكويتية ضخمة جدا في فرنسا إن كان من خلال علاقاتنا التجارية كمجموعة معهم أو من خلال علاقات الشركات والجهات الاقتصادية الكويتية الأخرى أيضا، حيث دفعت علاقات الصداقة القوية بين البلدين إلى توجيه اهتمام اكبر لبعض استثماراتنا مع فرنسا من خلال بعض مشاريعنا هناك مثل المشاريع المهمة لشركة هايسكو التابعة للمجموعة معهم». واختتم الخرافي: «لقد أعلنت الكويت على مر الأزمان رفضها للإرهاب وإدانتها لكل وجوهه وقنواته وأدواته، لذا نعلن من مشاركتنا هذه تعاطفنا مع الشعب الفرنسي ونؤكد على تضامننا معهم ومع جميع دول العالم التي تسعى للعيش بسلام».

يذكر ان مجموعة الخرافي هي أكبر مجموعة كويتية متعددة النشاطات، كما تعتبر من أضخم الشركات في العالم العربي بالإضافة لكونها من أبرز المساهمين في عدة شركات في سوق الكويت للأوراق المالية كما تتحكم شركات المجموعة بما لا يقل عن 10٪ من إجمالي قيمة الأسهم المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية».

ويرجع تأسيس الشركة إلى سنة 1956 على يد الراحل محمد عبدالمحسن الخرافي وقد بدأت كشركة مقاولات، لكنها سرعان ما نوعت نشاطاتها لتشمل التجارة العامة وصناعة الصلب والصناعات الغذائية والزراعة والمطاعم والعقار والترفيه والسياحة، كما تنضم تحت مظلة شركات مدرجة واستثمارات بشركات زميلة او شقيقة، وقد توسع نشاط المجموعة ليشمل عدة دول كمصر ولبنان وسورية وفرنسا وألبانيا كما تنتشر أعمالها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وكازاخستان والمالديف وإندونيسيا وغيرها من الدول».

«الأمان» توفّق أوضاعها مع قرار هيئة السوق بالسعودية

صرح نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الأصول المحلية والعربية في شركة الأمان للاستثمار يوسف المناعي بأن الأمان للاستثمار تعتبر من أولى الشركات التي وفقت أوضاعها مع قرار هيئة السوق المالية بالسعودية الخاص بالمساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون والمواطنين السعوديين في مجال تملك الأسهم المدرجة في السوق وتداوله.

وأضاف: وفقا للقرار الجديد، بات واجبا فتح المحفظة الاستثمارية باسم العميل، وليس باسم الوسيط الخليجي أو غيره، وذلك التزاما بقواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لاسيما متطلبات الباب الثالث منها والخاصة بقبول العميل وإجراءات العناية الواجبة تجاهه، والأحكام الواردة في لائحة الأشخاص المرخص لهم، مؤكدا حرص شركة الأمان للاستثمار على الالتزام بمضمون قرار مجلس الهيئة.

ولفت المناعي إلى أن شركة الأمان تبدي التزامها دوما بقرارات هيئة السوق المالية بالسعودية التي تصب في مصلحة العميل والمساهمين على حد سواء، مشيدا في الوقت ذاته بجهود الهيئة في تطوير وإصدار العديد من اللوائح التنظيمية والتعليمات والقرارات الهادفة إلى تنظيم السوق السعودي «تداول» وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح وتعزيز استقراره ونموه.

وتوقع المناعي أن يشهد عام 2016 أداء إيجابيا أفضل للأسواق الخليجية مقارنة بالعام الحالي وذلك لعدة أسباب منها: التحرك الدولي لحل النزاع السوري، واستقرار سعر النفط على الأسعار الحالية، إضافة إلى الزيادة الملحوظة في أرباح الشركات التشغيلية في الأسواق الخليجية وانخفاض الفوائد البنكية عالميا وشح الفرص العقارية.

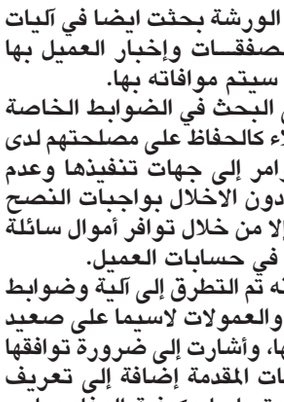
يوسف المناعي

«هيئة الأسواق»: مواكبة صدور اللائحة التنفيذية بنشاط توعوي

كونا: أكدت هيئة اسواق المال حرصها على مواكبة صدور اللائحة التنفيذية بنشاط توعوي شامل يواكب أهمية هذا الحدث التشريعي الذي يعد علامة فارقة في مسار نشاط الاوراق المالية المحلية بصورة عامة.

وقالت الهيئة في بيان صحافي انها بدأت حملتها بورش العمل التوعوية اليومية المتعلقة بأنشطة موازية عدة كالرسائل التوعوية المكثفة اليومية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك عبر الرسائل الهاتفية القصيرة.

واضافت ان الورش تناولت «أموال العملاء وأصولهم» بأهم المتطلبات التي تمت إضافتها للاحكام العامة الخاصة بالاموال واصولهم لاسيما ضوابط استخدامها والفصل بين الصفقات والأوامر التي تتم لحساب الشخص المرخص والتي ينفذها لحساب العملاء.

واشارت الى أن العميل المستفيد من العمليات المتعلقة بأمواله عليه التأكد ان معاملاته من حسابات باسمه، كما تناولت الورش ما تمت إضافته من التزامات على السجلات والحسابات والمطابقة كمعالجة ما لديه من اختلافات أو عدم تطابق بين السجلات والحسابات.

وأوضحت ان قضية معالجة حالات التعثر والاضطراب لدى الاشخاص المرخص لهم بنوعيها (حالات تعثر رئيسية وحالات تعثر ثانوية) والإجراءات التي يتوجب اتخاذها حين حدوث التعثر استحوذت على الجزء الأخير من موضوع الورشة.

وأضافت أن ورشة «قواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية» أكدت على اقتصار مزاولة نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية على الاشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة.

وأوضحت أن هذه الورشة عرضت اهم قواعد وضوابط إدارة تلك المحافظ لاسيما تلك الخاصة بمعرفة العميل والوفاء باحتياجاته وواجبات رعاية مصالحه واستثماراته وواجبات الأمانة نحوه وسرية المعلومات الخاصة بالعميل وتعاملاته.

وقالت انه تم البحث في أهم ما يجب تضمينه العقود والاتفاقيات المبرمة بين العميل والشخص المرخص له كشكل ونوع المحفظة الاستثمارية وأهدافها والغرض من إنشائها وحدود التفويض الصادر من العميل للشخص المرخص له.

واضافت ان الورشة بحثت ايضا في آليات تنفيذ وإبرام الصفقات وإخبار العميل بها والتقارير التي سيتم موافاته بها.

واشارت الى البحث في الضوابط الخاصة بمعاملات العملاء كالحفاظ على مصلحتهم لدى إرسال تلك الأوامر إلى جهات تنفيذها وعدم التدخل فيها دون الاخلال بواجبات النصح وعدم تنفيذها إلا من خلال توافر أموال سائلة أو أوراق مالية في حسابات العميل.

وأوضحت انه تم التطرق إلى آلية وضوابط تحديد الاتعاب والعمولات لاسيما على صعيد عدم المبالغة فيها، وأشارت إلى ضرورة توافقها وطبيعة الخدمات المقدمة إضافة إلى تعريف العميل بآلية احتسابها وكيفية الوفاء بها.

تقرير

«QNB»: ربط عملات دول الخليج بالدولار الأميركي سياسة مناسبة

أكد تقرير صادر عن مجموعة بنك قطر الوطني QNB أن ربط سعر الصرف بالدولار الأميركي هو سياسة مناسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث إنها توفر الاستقرار لمعدلات التضخم وللنمو.

وقال التقرير الاقتصادي الأسبوعي للمجموعة انه مع تقدم دول مجلس التعاون الخليجي في مسار التنويع الاقتصادي، وخصوصا فيما يتعلق بالصادرات، بإمكانها أن تستفيد أكثر من نظام سعر صرف أكثر مرونة في المستقبل، مشيرا إلى أن هناك إرادة سياسية والتزاما وموارد كافية لدى دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر، للإبقاء على ربط عملاتها بالدولار الأميركي.

وقال ان خمسا من دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على ربط عملاتها بالدولار الأميركي لعقود، فيما ظلت الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تربط عملتها بسلة من العملات، مبينا أنه حتى في هذه السلة يعتبر الدولار الأميركي هو الأرجح وزنا.

ولفت إلى أن التراجع الحاد الذي طرأ مؤخرا على أسعار النفط أثار بعض التوقعات في سوق العملات حول إمكانية خفض دول مجلس التعاون الخليجي لعملاتها، مؤكدا أن هذا الرهان ليس في محله على الأرجح لسببين: الأول أن الربط بالدولار مفيد على المستوى الاقتصادي بالنظر لهياكل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، والثاني أن هناك إرادة سياسية مدعومة بالوفرة في موارد دول مجلس التعاون للحفاظ على هذا الربط.

ولإدراك مزايا هذا الربط، تساءل ما الذي كان سيحدث لو أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت تعتمد على نظام سعر الصرف العائم؟ مشيرا إلى أنه في مثل هذا السيناريو كان تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض في قيمة العملات المحلية وهو ما حدث في بعض كبرى الدول المصدرة للنفط كروسيا والبرازيل التي تراجعت قيمة عملتيهما بواقع 71٪ و88٪ على التوالي مقابل الدولار الأميركي منذ منتصف العام 2014.

وقال انه حتى في بعض الدول الأخرى المصدرة للنفط التي تعتمد بشكل أقل على الصادرات النفطية مثل كندا والنرويج شهدت هذه الدول تراجعا كبيرا في قيمة عملاتها (25٪ و42٪ على التوالي خلال الفترة نفسها).

ونبه إلى أن انخفاض قيمة العملة من شأنه أن يثير ارتفاعا كبيرا في التضخم بالنظر إلى الحصة الكبيرة التي تستحوذ عليها السلع والخدمات المستوردة في سلة المستهلكين وهو ما تؤكده التجارب الدولية، حيث تشهد أسعار المستهلك في البرازيل وروسيا تضخما كبيرا، ونتيجة لذلك، كانت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون ستقوم برفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والحد من تراجع قيمة عملاتها والسيطرة على ارتفاع التضخم.

واعتبر أنه على أثر هذا كله، كان النمو سيتأثر سلبيا بشكل شبه حتمي بسبب تراجع الاستهلاك الخاص نتيجة لتقلص القوة الشرائية للمستهلكين من جراء ارتفاع معدلات التضخم، كما كان الاستهلاك سيصبح أقل جاذبية من الادخار بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

وذكر تحليل QNB أن من شأن ذلك كله أيضا تراجع الاستثمار نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، كما أن التقلب المتزايد في معدلات التضخم وأسعار صرف العملات الناجم عن نظام سعر الصرف العائم كان سيجعل من الصعب اجتذاب العمال الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية، وهما المحركان الرئيسيان للنمو في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد أن هذه الحيثيات تشير بوضوح إلى فوائد النظام الحالي القائم على ثبات سعر الصرف، لافتا إلى ما يراه البعض من أن انخفاض قيمة العملة كان بإمكانه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات ويدفع بعجلة النمو.

وأوضح أن تلك حجة صحيحة بالنسبة لاقتصادات مثل كندا والنرويج، لكنها لا تنطبق على دول مجلس التعاون الخليجي لأن معظم صادراتها تنحصر في النفط والغاز اللذين يتم تحديد أسعارهما دوليا وتقويمهما بالدولار الأميركي، مشيرا على سبيل المثال إلى أن انخفاض قيمة العملة في دول مجلس التعاون الخليجي لن يجعل برميل النفط الخليجي أكثر جاذبية من برميل النفط الروسي.

وقال «بطبيعة الحال، ومع تنويع دول مجلس التعاون الخليجي لصادراتها، يمكن لانخفاض قيمة العملة أن يفيد الصادرات غير النفطية»، منبها إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي التي تمكنت من تنويع مصادر النمو الاقتصادي بعيدا عن النفط والغاز، مازال تنويع صادراتها متأخرا.

وأشار إلى أنه بالنظر إلى أن نظام سعر الصرف الثابت مناسب لدول مجلس التعاون الخليجي.

أهمها مناقشة قدرات المؤسسين والمنفذين.. ودراسة الفرصة المناسبة

4 محاور رئيسية لتمتلك خطة عمل ناجحة.. تعرف عليها

تنشر «الأنباء» تقريرا خاصا أعده الرئيس التنفيذي لشركة اكسبر للاستشارات الاستراتيجية نايف بستكي، حول خطة العمل والإجراءات الإدارية المتبعة في تحقيق النجاح بالأعمال التجارية الحاضرة، وفيما يلي أبرز التفاصيل:

وفي هذا الجانب لخصت الشركة مؤخرا ما تتضمنه خطة العمل بشكل احترافي على هيئة 4 محاور رئيسية، وذلك بهدف المساهمة في نشر هذا الفكر الإداري الاحترافي بين المؤسسات المحلية والإقليمية اسوة بالعالمية منها بالإضافة الى جني ثمار النتائج الإيجابية المرجوة، وفيما يلي الجوانب الرئيسية الأربعة وما تتضمنها خطة العمل بشكل مفصل:

نايف بستكي

خطة العمل.. أهم الاجراءات الإدارية التى تتبع لضمان نجاح المشروع

1- الأفراد

بعد الانتهاء من مرحلة تقييم مدى نجاح المشروع من عدمه، والتي تم اعتمادها في مرحلة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من قبل الإدارة التنفيذية، تأتي أولى مراحل التطبيق الفعلي للمشروع من خلال انشاء خطة العمل.

وأولى مراحل انشاء خطة العمل تلك هو مناقشة القدرات الكامنة لدى الافراد من مؤسسين ومدراء تنفيذيين، للعمل نحو تحقيق فكرة المشروع في الاتجاه الصحيح. وتتضمن هذه المرحلة دراسة وتحليل السيرة الذاتية CV's لأصحاب القرار في تلك المؤسسة، من قدرات داخلية وخبرات سابقة تسهم في نجاح المشروع.

وفيما يلي ابرز التساؤلات التي لابد ان تتضمنها خطة العمل بالنسبة لجانب الأفراد:

- توافر الخبرات العملية اللازمة لإدارة المشروع
- نقاط التفرد والتميز لدى أعضاء الفريق
- السمعة التجارية التي يتمتع بها أعضاء الفريق
- المهارات الموجودة بين الأعضاء
- الخبرات والقدرات التي لابد من توظيفها

2- الفرصة

أما الجانب الثاني في مشروع خطة العمل فيعتمد على دراسة وجود الفرصة الملائمة في تحقيق الثراء والنجاح في الأعمال التجارية، ومدى قابلية تلك الفكرة للتطبيق من اجل تحقيق النتائج الإيجابية المستهدفة.

وعادة ما تركز فرصة المشروع على عنصرين أساسيين هما، هل السوق المستهدف كبير ويتميز بقدرة نحو النمو؟ وهل يعتبر السوق المستهدف قاطبا للزبائن؟

ولذلك فإن أصحاب الأعمال الناجحة او المستثمرين عادة ما يبحثون عن مشاريع تتواجد في أسواق كبيرة مفتوحة وقابلة للنمو، وذلك من اجل تقليل حجم المنافسة وزيادة المبيعات. وفي المقابل فإنه كلما كان حجم السوق صغيرا او ذات نمو متواضع، زادت المنافسة وقلة فرصة النجاح، وبالتالي الخروج من الأسواق مبكرا.

وقد تتغير صفات الأسواق من حيث الحجم والنمو من وقت لآخر وذلك لأسباب مختلفة، ما يستوجب على المؤسسات الرائدة وأصحاب الأعمال مراجعة خطة العمل بشكل دوري لاتخاذ قرار التغيير إن وجد، وفيما يلي بعض المواد التي لابد أن تتضمنها خطة العمل بالنسبة لجانب الفرصة:

- تحديد نوعية الزبائن المستهدفين.
- كيف يقوم الزبائن بعملية اتخاذ قرار الشراء.
- تكلفة إنتاج المنتج او تقديم الخدمة.
- إمكانية زيادة خطوط الإنتاج.
- المنافسون ونقاط القوة والضعف لديهم.

3- النظم واللوائح

وتتضمن خطة العمل كذلك جانب دراسة وتحليل النظم واللوائح- الجانب الثالث- الحالية والمتوقعة في المستقبل، والتي من شأنها تحويل بعض الاعمال والمشاريع الى فرص قائمة، وتأخير الأخرى من مشاريع مولدة للثروات الى الندرة.

4- الإيرادات والمخاطر

وتعد دراسة المخاطر من آخر خطوات بناء خطة العمل المؤسسي، والتي تتضمن كذلك التنبؤ بالإيرادات المحققة. وتحتوي خطة العمل على جانب دراسة المخاطر المتوقع حدوثها أثناء التقدم في خطوات المشروع بالنسبة لمراحل المشروع الثلاثة السابقة- الأفراد والفرص التجارية واللوائح والنظم- الأمر الذي سيزيد من فرصة نجاح وبقاء المؤسسة في المنافسة على المدى الطويل.